



دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء

26 نيسان 2017

معالي رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية، الأستاذ إياد تيم
السيد رالف تراف، ممثل الإتحاد الأوروبي
السيدات والسادة أصحاب السعادة والمعالي والغطوفة
الأخوات والأخوة، في المؤسسات الرقابية
الحضور الكريم جميعاً،،،

في البداية، إسمحوا لي أن أتوجه بتحية إكبار وإجلال، إلى أسرانا البواسل في سجون ومعتقلات الإحتلال الإسرائيلي، خاصة أسرانا المضربين عن الطعام، الثائرين في وجه الظلم والطغيان وقساوة الأسر والسجان، والذين، بصمودهم الأسطوري وبأمعائهم الخاوية، يوجدون شعبنا بأكمله، خلف مطالبهم الإنسانية العادلة لنيل حقوقهم وتكريس مكانتهم كأسرى حرب وفقاً للقانون الدولي. وإذ نناشد دول وشعوب العالم نصرة أسرانا في إضراب الحرية والكرامة وإسناد قضيتهم، فإننا نطالب القوى المؤثرة في المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية والمفوض السامي لحقوق الإنسان، التدخل الفاعل لإنقاذ حياتهم وإلزام إسرائيل بالإستجابة لمطالبهم وإنهاء الممارسات العنصرية التي تمارسها ضدهم، كمقدمة للإفراج عن أسرى الحرية جميعهم، بلا قيد أو شرط.

الحضور الكريم،

يُشرفني أن أكون بينكم اليوم في هذا المؤتمر الهام الذي، كما مؤتمرات وأعمال وتقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، يُعتبر خطوة هامة في ضمان سلامة وكفاءة وفاعلية الأداء العام والإرتقاء به بعيداً عن الفساد وسوء الإدارة والتشتت، كمطلب أساسي للحفاظ على المال العام وتحسينه، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية والاقتصادية المتاحة. أنقل لكم جميعاً اعتزاز فخامة الأخ الرئيس محمود عباس، بكم وبما تبذلونه من جهد لتكريس بنية مؤسسية وطنية، تستند إلى مبادئ الحكم الصالح، وتستجيب بفاعلية لإحتياجات المواطنين وتُعزز صمودهم في وجه الإحتلال الإسرائيلي وممارساته وانتهاكاته.



دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء

السيدات والسادة،

يأتي إنعقاد هذا المؤتمر في خضم ظروف إستثنائية وبالغ الخطورة، وفي ظل إستمرار المعاناة الإنسانية التي يحيها شعبنا في غزة وفي القدس وفي الأغوار، إذ تُحاصر إسرائيل شعبنا بالجدران والحواجر والانتهاكات، وتُشدّد من حصارها الظالم والقاسي على قطاع غزة المكلوم، وتخنق أهلنا فيه وتسلبهم حقوقهم الطبيعية في الحياة والتنمية والكرامة الإنسانية، وتمعن في هدم البيوت والمنشآت، وفي مصادرة الأراضي وتوسع في إستيطانها العسكري، خاصة في القدس، التي يواجه أهلها مخططات التهجير والتهوديد. وقد زاد من حجم التحديات التي يواجهها شعبنا وقيادته، انخفاض المساعدات الخارجية بنسبة 70%، مما ضاعف المسؤولية المُلقاة على عاتقنا، وتسبب في تعطيل وتأخير جملة من التدخلات والالتزامات الحكومية، بما فيها تلك المُوجهة للنهوض بقطاع غزة وتلبية احتياجاته الأساسية والطارئة.

في وسط هذه التحديات والصعاب، وتحت إحتلال عسكري ظالم، إنصب عمل الحكومة على تعزيز فعاليتها في الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة وتعظيم الإيرادات، وضمن استجابة المؤسسات العامة لإحتياجات المواطنين، نعم، لقد إنطلق ونما عمل حكومي يومي، يتناغم مع الجهود الدبلوماسية الحثيثة التي يقودها السيد الرئيس لضمان إنهاء الإحتلال الإسرائيلي وحماية شعبنا من بطش هذا الإحتلال وإرهاب مستوطنيه.

الأعزاء جميعاً،

يأتي مؤتمر الرقابة المالية والإدارية اليوم، في صلب هذه الجهود، ليزيدها فعالية وليبني ويصقل ويوجه عملنا جميعاً في خدمة المواطنين وإحداث فارق في حياتهم. فالعمل الرقابي الذي يمارسه الديوان في تكريس جهاز إداري ومالي مهني فاعل لدولتنا، إنما يأتي مُكملاً لجهودنا في تحسين وتحسين منظومة العمل العام، بكافة هياكله ومؤسساته وموظفيه.

إننا ننظر إلى خطتكم الإستراتيجية للسنوات الخمس القادمة، على أنها أداة فاعلة في الحوكمة والتصويب والتغيير، لإرساء مؤسسات دولة نموذجية تستند إلى مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة وحقوق الإنسان، وتقدم في إطارها، خدمات نوعية مُستدامة وذات جودة، فهذه الخطة الطموحة،



دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء

تأتي إنسجاماً مع أجندة السياسات الوطنية التي تضعُ المواطن أولاً، وتضعُ احتياجاته ومُتطلبات تعزيزِ صموده في قلبها، وتتمحورُ حول الإنسان والحرية والإزدهار.

لقد أردنا للحكومة، أن تكونَ حُكومةً مُستجيبةً فعالةً، وفي إطارِ هاتين الأولويتين، أفردنا قسماً كبيراً من أجندة السياسات الوطنية، لتحسين الخدمات، بالشراكة والتكامل مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، ومن خلال تعزيز استجابة هيئات الحكم المحلي للمواطنين واحتياجاتهم. أما على صعيد تكريس فعالية الحكومة، فيتقاطع ذلك مع دور الجهات الرقابية، بما فيها ديوان الرقابة المالية الإدارية، في تحسين مهنية وفعالية وشفافية العمل العام والتركيز على خضوع جميع مؤسساتنا ووظائفنا العامة للمساءلة والرقابة وتعزيز آليات تحصيل وحماية الوظيفة العامة وتكريس أخلاقياتها وضوابطها.

الحضور الكريم،

لقد حوصِرَ عملنا المؤسسي بالكثير من التحديات، والتي كان أبرزها غياب الدور الرقابي الذي كان من المفترض أن يمارسه المجلس التشريعي، إضافةً إلى الاختلال الذي أحدثته سنوات طويلة من الانقسام في بنية نظامنا السياسي، ورُغم ذلك، وفي ظل الحصار المالي والسياسي الذي تواجهه القيادة، استطعنا أن نحقق إنجازات هامةً ونوعيةً على صعيد الإلتفات إلى احتياجات أبناء شعبنا الصغيرة والكبيرة، وشرعنا، بخطى ثابتة ومدروسة، في عملية البناء والتنمية.

ولتعزيز نوعية وجودة الخدمات المقدمة لأبناء شعبنا، حرصنا على عقد الإنتخابات المحلية تطويراً لدور هيئات ومجالس الحكم المحلي، وتكريساً لحق المواطنين في المشاركة والإنخراط في صنع القرار واختيار الأكثر كفاءة، وسنوفرُ كل مقومات إنجاح هذه الإنتخابات وضمان سيرها بشكل آمن وديمقراطي.

إن هذه النجاحات التي راكمناها، كانت اكتملت، لولا المعوقات التي واجهت حكومة التوافق الوطني وعطلت عملها في قطاع غزة ومنعتها من تكريس الوحدة والوفاق المطلوبين. ولهذا، ولنجدة أبناء شعبنا فيه، وإنطلاقاً من حجم المسؤولية المُلقاة على عاتقنا جميعاً، فإننا ندعو حركة حماس



دولة فلسطين
مكتب رئيس الوزراء

للإلتزام فوراً بخطة السيد الرئيس لاستعادة الوحدة الوطنية دون شروط. فقد آن الأوان لتكريس رؤية وطنية واحدة وجامعة، تُنتهي إلى غير رجعة جميع الخلافات، لنتمكن من توفير حياة كريمة لأهلنا في القطاع وفي كل شبر من أرضنا، وتعزيز مناعتنا في مواجهة التحدي الأكبر الماثل أمامنا وهو، الإحتلال الإسرائيلي وضرورة إنهائه. إن طريق الوحدة والثوابت الوطنية، هو السبيل الوحيد الذي سيوصلنا إلى تحقيق تطلعات شعبنا، في إقامة دولتنا المستقلة على حدود عام 1967، والقدس عاصمتها الأبدية، ووحدها وحدتنا الوطنية هي التي ستمكّننا من الوقوف صامدين أمام التهديدات والممارسات الإسرائيلية.

أشكر ديوان الرقابة المالية والإدارية، شريكنا الأساسي في عملية ضبط جودة الأداء الحكومي وتصويب السياسات والممارسات، وإننا نعزّز كثيراً بالنجاحات النوعية والهامة التي يُحقّقها، وفي مقدمتها، إنضمامه للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الانتوساي"، واعتباره الثالث في العالم في نشر نتائج تطبيق قياس الأداء. فهذا الإنجاز، لا يُعدّ فقط دليلاً هاماً على جاهزية ومهنية مؤسسات دولة فلسطين، بل ويتناغم مع حراكنا الدبلوماسي في تكريس حضور فلسطين في المؤسسات والمحافل والمنظمات الدولية.

في نهاية كلمتي، أؤكد لجميع الأخوات والأخوة العاملين في الديوان، ولكافة الشركاء المحليين والدوليين إلى أننا سنحمل معكم خطتكم الإستراتيجية في "إحداث فارق في حياة المواطنين" إلى حيز التنفيذ الفعلي، فهي ذات علاقة كبرى بكل جزء من عملنا الحكومي، بآلياته وغاياته ونتائجه. وسنواصل معاً العمل الدؤوب لحوكمة مؤسساتنا وتطوير عملها والإضطلاع بمهامها في الإستجابة لمتطلبات أبناء شعبنا وإحداث فارق في حياتهم.

بُوركت جهودكم

شكراً لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،